

ضيّة عد: 419642

يُخُواصُ القرار: 28 أفريل 2016



الحمد لله،

قرار في مادّة توقيف التنفيذ

باسم الشعب التونسي

إنَّ الرئيس الأول للمحكمة الإدارية،

بعد الإطلاع على المطلب المقدّم من الأستاذ نيابة عن "جمع" في شخص مثّله القانوني بتاريخ 17 مارس 2016 والمرسم بكتابه المحكمة تحت عدد 419642 والرّامي إلى الإذن بتوقيف تفيف القرار الصادر عن وزير التجهيز والإسكان والتهيئة التّرابيّة والقاضي بفسخ العقد المبرم بينه وبين العارض والمصادق عليه بتاريخ 19 مارس 2013 بالاستناد إلى خرق القانون وغياب التعليل وإنعدام ركن الإسناد بمقولة أنَّ القرار المطعون فيه لم يتضمّن تعداداً للنصوص القانونيّة التي استند إليها أو ذكرها للأسباب التي تأسّس عليها. علاوة على صعوبة تحديد المسؤول عن إهياز جزء من البناء التي كلف العارض بإنجاز الدراسات المتعلّقة بها بالنظر إلى تعدد الأطراف المتداخلة في مثل هذه المشاريع ولخوضوعها لرقابة سابقة ثم لاحقة من لجنة متكونة من الأطراف المذكورة والمتمثلة أساساً في المهندس المعماري والمقاول ومكتب المراقبة ومكتب الدراسات خاصة وأنَّ القضاء الجزايري لم يحدّد بعد الطرف المسؤول عمّا حصل وأنَّ القرار المتقى من شأنه أن يلحق أضراراً إقتصاديّة بالعارض.

وبعد الإطلاع على التقرير المدلّي به من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة التّرابيّة بتاريخ 4 أفريل 2016 والذي ضمّنه طلب رفض المطلب لعدم تأسسه على أسباب جديّة وعدم ترتيب مواصلة تنفيذ القرار المتقى لنتائج يصعب تداركها بمقولة أنَّ فقه قضاء المحكمة الإداريّة مستقرٌ على اعتبار أنَّ القرارات التي تتحذّها الإداريّة في مادّة العقود الإداريّة بالإستناد إلى العقد وتنفيذها له ليست من قبيل القرارات الإداريّة المنفصلة عن العقد والتي يجوز الطعن فيها بالإلغاء بدعوى تجاوز السلطة بل هي قرارات تتّصل بالإلتزامات التعاقدية وليس لها كيان مستقلٌ بذاته لأنَّ النظر فيها يؤول حتماً إلى

النظر في جوهر العقد ولا يقبل النظر في التزامات الناشئة عنه إلا في إطار القضاء الكامل وأن قرارات فسخ العقود قرارات متصلة بتنفيذ العقود ولا تفصل عن الزام التعاقدية وأن القرار المنتقد يتعلق بفسخ عقد الدراسات المبرم بين الإدارة والعارض إستناداً إلى إرتكابه خطأ جسيماً في الدراسات أدى إلى إهياز سقف البناء موضوع العقد وهو قرار متصل بتنفيذ العقد وغير قابل للطعن بتجاوز السلطة وغير قابل لتوقيف تنفيذه علاوة على أنه تم إجراء العديد من المعاينات من قبل مكاتب دراسات مختلفة وتوصلوا جميعاً إلى أنّ أسباب وقوع الحادث تعود إلى عدم قدرة الأعمدة على تحمل حمولة السقف نتيجة خطأ في حسابات الهيكل الحامل وأنّ تعدد الأطراف المتداخلة لا ينفي مسؤولية العارض عن وقوع جزء من البناء موضوع عقد الصفة.

وبعد الإطلاع على جميع الأوراق المظروفه بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 والمتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع التصوص المنقحة والمتتممة له وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011.

وبعد التأمل صرّح بما يلي:

حيث يهدف المطلب الماثل إلى الإذن بتوقيف تنفيذ القرار الصادر عن وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والقاضي بفسخ العقد المبرم بينه وبين العارض والمصدق عليه بتاريخ 19 مارس 2013.

وحيث اقتضى الفصل 39 من القانون المتعلق بالمحكمة الإدارية: "أنه يجوز للرئيس الأول أن يأذن بتوقيف التنفيذ إلى حين انقضاء آجال الدعوى الأصلية أو صدور الحكم فيها، إذا كان طلب ذلك قائماً على أسباب جدية في ظاهرها وكان تنفيذ المقرر المذكور من شأنه أن يتسبب للمدعي في نتائج يصعب تداركها".

وحيث إقتداءاً بمبدأ تبعية الفرع للأصل فإنّ النظر في المطالب الرامية إلى توقيف تنفيذ المقررات الإدارية يفترض بالضرورة الوقوف عند إستيفاء سائر الضوابط التي تسوس دعوى تجاوز السلطة التي ترفع لإلغائها باعتبارها الدعوى الأصلية التي تتفرّع عنها.

وحيث أنّ قرار فسخ الصفة موضوع مطلب توقيف التنفيذ تم إتخاذه في إطار تنفيذ عقد صفة عوممية يتعلق بإنجاز الدراسات المتعلقة بمشروع بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببتررت.

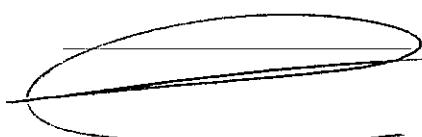
وحيث من المستقرٌ عليه فقهاً وقضاءاً أنَّ قرارات فسخ العقود الإدارية تعدّ من قبيل الإجراءات التعاقدية التي لا تفصل عن جوهر العقد ولا تخضع المنازعة في شأنها إلى ولاية قضاء الإلغاء وإنما تدرج في نطاق القضاء الكامل ولا يستقيم، ترتيباً عليه، أن تكون موضوع مطلب في توقيف التنفيذ الأمر الذي يتّجه معه التصرّح بعدم قبول المطلب.

ولهذه الأسباب:

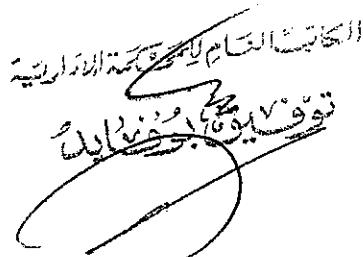
قرر: عدم قبول المطلب.

وصدر بمكتبنا في 28 أفريل 2016

الرئيس الأول للمحكمة الإدارية



عبد السلام المهدى قريصعة



المحكمة الإدارية
الإدارية العليا
الإدارية العليا
الإدارية العليا